

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٥ لسنة ١٩٩٥

شأن الموافقة على المذكرات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

بشأن منحة تصل قيمتها إلى بليون ومائة وواحد وستين مليون ين يابانى

للمساهمة فى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تحسين معالجة المخلفات الصلبة

بمدينة الإسكندرية ، الموقع فى طوكيو بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قـرـر:

(مادة وحيدة)

ووفقاً على المذكرات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة تصل قيمتها إلى بليون ومائة وواحد وستين مليون ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تحسين معالجة المخلفات الصلبة بمدينة الإسكندرية ، الموقع فى طوكيو بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ صفر سنة ١٤١٦ هـ

(الموافق ١٥ يوليه سنة ١٩٩٥ م)

حسنى مبارك

طوكيو فى ١٥ مارس ١٩٩٥

صاحب السعادة دكتور / يوسف بطرس غالى

وزير الدولة بمجلس الوزراء

لشئون التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

أشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تحسين معالجة المخلفات الصلبة بمدينة الإسكندرية (والمشار إليه فيما يلى بـ " المشروع ") بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى ١,١٦١,٠٠٠,٠٠٠ (بليون ومائة وواحد وستون مليون ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ " المنحة ") .

٢ - تناح المنحة للاستخدام خلال الفترة مابين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و١٤ مارس ١٩٩٦ ، إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعاية اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعباراة الرعاية عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيين الطبيعيين أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيين فى حالة الرعاية اليابانيين ، والأشخاص المصريين الطبيعيين أو الاعتراريون فى حالة الرعاية المصريين) :

(أ) عربات ومعدات لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية للحصول عليها ، و

(ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) أعلاه إلى موانئ في جمهورية مصر العربية ، وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من منتجات دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية والخدمات من الأنواع المذكورة فى (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ ، وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلى بـ "العقود التى تم إقرارها") فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ "البنك") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها ، ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

١ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة .

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية ، ذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها .

(ج) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ، طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية .

(د) ضمان أن تتم صيانة واستخدام المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع ، و

(هـ) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) لايعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى ائتلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

رإئنى لأنتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى

يوهى كونو

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

قرار وزير الخارجية

رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٥

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢١٥ الصادر بتاريخ ١٥/٧/١٩٩٥ بشأن الموافقة على المذكرات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة تصل قيمتها إلى بليون ومائة وواحد وستين مليون ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تحسين معالجة المخلفات الصلبة بمدينة الإسكندرية ، الواقعة فى طوكيو بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٥ ؛

على تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٨/٧/١٩٩٥ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

تشر فى الجريدة الرسمية المذكرات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة تصل قيمتها إلى بليون ومائة وواحد وستين مليون ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تحسين معالجة المخلفات الصلبة بمدينة الإسكندرية ، الواقعة فى طوكيو بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٥

ويعمل بها اعتبارا من ٢٧/٧/١٩٩٥

صدر بتاريخ ٧/٨/١٩٩٥

وزير الخارجية

عمرو موسى